الأمم المتحدة

E/ECA/CM/51/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 May 2018

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الحادية والخمسون

أديس أبابا، ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولاً – افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف – الحضور

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٢- وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمانة جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع : الأمانة العامة للأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة

الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتنمية(الموئل)، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وفنلندا، وقطر، وكوبا، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- كما حضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف دول وسط أفريقيا، وجامعة الدول العربية، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد).

٦- وحضر مراقبون عن المؤسسات التالية: جامعة أديس أبابا، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والمركز الأفريقي للتحول الاقتصادي، ومنظمة العمل الإنساني الأفريقية، الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والمعهد الأفريقي لبحوث السياسات، الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، مشروع المعارف الزراعية والتعلم والوثائق والسياسات/والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/جامعة تافتس، وشركة ''إي أم س، أوفرسيز'' للتجارة والاستثمار في المجال الزراعي، ولجنة الأخلاق ومكافحة الفساد، ومنظمة إدارة الأزمات، وشركة إثيوبيا الخضراء للصناعة والإنتاج ذات المسؤولية المحدودة، والوكالة الإثيوبية للتحول الزراعي، ورابطة إثيوبيا للمعلمين، ومنظمة التضامن مع النساء الأفريقيات، ومؤسسة جنيف العالمية للأعمال الخيرية، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، وجامعة إغبينيديون، وجامعة جيجيكا، وشركة ''بي إتش إم'' للمشاريع (مامس)، وفيلق الرحمة، ومفوضية التخطيط الوطنية، والمجلس الوطني للشباب، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، و''حملة واحدة''، ومؤسسة راند، ورابطة السكك الحديدية، والفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، ومركز أهداف التنمية المستدامة من أجل أفريقيا، ومعهد سيشل لتعليم المعلمين، وجامعة دشانغ، وجامعة شيفيلد، وجامعة جنوب أفريقيا، وجامعة ياوندي.

باء – البيانات الافتتاحية

٧- أدار الجلسة الافتتاحية السيد مارك إدو، المدير التنفيذي لمؤسسة مارك إدو للإعلام. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد محمدو إسوفو، رئيس جمهورية النيجر، مُنَاصِر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والسيد أمادو با، وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في جمهورية السنغال؛ والسيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد توماس كويسي كوارتي، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد فيليب لين، محافظ مصرف إيرلندا المركزي؛ والسيد أبْيي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

٨- ألقى السيد محمدو إسوفو، رئيس جمهورية النيجر، مُنَاصِر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بياناً عبر وصلة الفيديو أشار فيه إلى أن المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة قد بدأت حيث توجت باعتماد الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، وسياسة المنافسة. وسلط الضوء على ضرورة التركيز على حملات التوعية التي تستهدف المواطنين والقادة السياسيين والقائمين على الإدارة العامة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى فهم أفضل لمزايا إنشاء منطقة التجارة الحرة. وشدد على أن التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة وحرية حركة البضائع والخدمات يمكن أن يهيئ بيئة مواتية لصالح العمالة والتنويع الاقتصادي، الأمر الذي سيعود بالخير العميم على الدول الأفريقية الأعضاء والمواطنين والشركات والأسواق المالية.

٩ - أما معالي السيد أمادو با، وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في جمهورية السنغال، فقد أدلى ببيان بصفته رئيس المكتب المنتهية ولايته. فأشار إلى أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرون في دعم الدول الأفريقية الأعضاء في مجال تنمية قدراتها لخوض المفاوضات الهادفة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة، وتعزيز التكامل الاقتصادي وتكييف الخطط الإنمائية الوطنية لتنسجم مع إطاري خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وشدد على أن النمو في أفريقيا سيبقى ضعيفا ما لم يكن هناك تنويع أو تحول هيكلي لاقتصادات الدول الأعضاء. وأضاف أن لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية دوراً أساسيا لكي يصبح وعد منطقة التجارة الحرة حقيقة واقعة من خلال الاستمرار في إجراء التحسينات على أساليب تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وبذل الجهود لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، لضمان توفير هامش في الميزانية يمكن من خلاله تمويل خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

١٠ - وأكدت السيدة سونغوي، الأمينة التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على الحاجة إلى نوع مختلف من الوحدوية الأفريقية يتسم بطابع اقتصادي ومن شأنه أن يضع أفريقيا على قدم المساواة مع بقية العالم، بما يضمن ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''، وفق ما جاء في خطة عام ٢٠٣٠، مع كفالة توزيع المكاسب بصورة عادلة في الوقت ذاته

أيضاً. وأشارت إلى الحاجة إلى كسب معركة مكافحة الفساد للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة. كما أشارت إلى الحاجة إلى قطاع خدمات قوي مدعوم بنمو متزايد في الصناعات التحويلية. وأضافت أن اللجنة الاقتصادية تعكف على إعادة هيكلة برنامج عملها للتركيز على الحوكمة والشروع في مجال علم اقتصاد القطاع الخاص، وتعزيز خمسة توجهات استراتيجية، هي إعادة توجيه الموظفين ووظائفهم، والمحافظة على أنشطة الاقتصاد الكلي، وكفالة القدرة على التكيف، والتشجيع على إقامة الهياكل الأساسية الابتكارية من أجل الحصول على التمويل المبتكِر، مع التركيز على المشكلات العابرة للحدود مثل منطقة الساحل وتعزيز مكانتها في الساحة العالمية.

١١ - وقال السفير كويسي كوارتي، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إن إطلاق اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتوقيع عليه في آذار/مارس ٢٠١٨ من شأنه أن يساعد أفريقيا في عملها لتنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وأشار إلى أنه على الرغم من أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ستكون عاملا مهماً في تغيير قواعد اللعبة، إلا أنه يجب على أفريقيا كذلك أن تُنْتِج السلع. ولتحقيق ذلك، لا بد لها من التصنيع وإضافة القيمة إلى قطاعات الزراعة والصناعات الاستخراجية والتحويلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان الأفريقية أن تعمل على توعية شعوبها وأن تستثمر في مجالات العلم والتكنولوجيا لتحقيق المكاسب الهائلة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضاف أن من شأن التكامل الأفريقي زيادة الإنفاق الاستهلاكي وحفز التحول الهيكلي.

١٢ - وأشار السيد فيليب لين، محافظ مصرف إيرلندا المركزي، إلى أن التجارة الحرة في حد ذاتها ليست كافية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن تقترن بوجود مؤسسات قوية وسياسات تجارية ومالية تكميلية. وفي هذا السياق، يرى أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لتحقيق النمو والاستثمار أمر ضروري لجميع البلدان. وذكر أن العناصر الأساسية لتعزيز التجارة والتنمية تكمن في وجود سياسة صناعية قوية لدعم تحول الاقتصادات؛ وسياسات ضريبية وحيز مالي؛ والاستعانة بالتدريب وإعادة التدريب لنقل البلدان نحو الاقتصاد الرقمي؛ والتمويل الابتكاري، بما في ذلك الحصول على تمويل المشاريع التجارية والدور الذي يضطلع به التمويل المأخوذ عن طريق الاقتراض. ونبّه السيد لين إلى الحاجة إلى إدارة المخاطر المرتبطة عموماً بالتمويل المأخوذ عن طريق الاقتراض والتمويل الخارجي. إذ ينبغي تعزيز التجارة الحرة بواسطة استقرار الاقتصاد الكلي، وتطوير الهياكل الأساسية ووجود سياسات داخلية سليمة ومؤسسات قوية من أجل إطلاق العنان لإمكانات النمو والتجارة فيما بين البلدان.

١٣ - أما معالي السيد أبْيَي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، فقد سلط الضوء على أوجه التقدم التي حدثت مؤخراً في مجال التكامل الاقتصادي، بما في

ذلك عملية الإصلاح الجارية في الاتحاد الأفريقي وسوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة. وأضاف أن التوقيع على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يعد انجازا آخر من الإنجازات في هذا الصدد، إلا أنه ذكّر الوفود بأن التجارة ليست غاية في حد ذاتها بل أداة للنهوض برفاه الأفريقيين، بمن فيهم النساء والشباب. وقال إنه حالما تُنَفَّذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستزيد فرص الاستثمار، الأمر الذي سيجعل الإسراع في تنفيذها أمراً أساسياً.

ثانياً – انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٤ – انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل مكتبها الجديد:

الرئيس: السودان (شمال أفريقيا)

النائب الأول للرئيس: غينيا الاستوائية (وسط أفريقيا)

النائب الثاني للرئيس، أثيوبيا (شرق أفريقيا)

النائب الثالث للرئيس: ليسوتو (الجنوب الأفريقي)

المقرر: السنغال (غرب أفريقيا)

١٥ – وقام الرئيس المنتخب الجديد، السيد مجدي حسن ياسين، وزير الدولة بوزارة المالية في السودان بعرض موضوع الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري. وأعتمد المشاركون بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

١– افتتاح الدورة.

٢– انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣– حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين: ''منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي''

٤– مناقشات الموائد المستديرة الرفيعة المستوى:

(أ) اجتماع المائدة المستديرة ١: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تحول أفريقيا

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ٢: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الحيز المالي والاستدامة المالية لأفريقيا

(ج) اجتماع المائدة المستديرة ٣: القطاع الخاص وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٥- عرض الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٦- النظر في التوصيات واعتماد مشاريع القرارات

٧- النظر في مشروع البيان الوزاري وإقراره

٨- مسائل أخرى.

٩- اختتام الدورة

ثالثاً – حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الحادية والخمسين: ”منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية : توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي“ [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٦ – ترأست الأمينة التنفيذية حوار السياسات العامة. وكان المتحدث الرئيسي هو البروفيسور إسوار براساد، الأستاذ بجامعة كورنيل، والزميل الأقدم في معهد بروكينغز. وضم فريق الحوار وزير مالية غانا، السيد كين أوفوري-أتا، ومحافظ أيرلندا المصرف المركزي، السيد فيليب لين؛ وكاتبة الدولة المكلفة بالميزانية في أنغولا، السيدة إيا-إيزا ناسيلا غوميش داسيلفا؛ ومفوض التجارة والصناعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ألبرت موتشانغا.

١٧ – وركز السيد براساد على دور السياسات المالية والهيكلية في توسيع نطاق التجارة الإقليمية. قائلا إن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يستلزم إطارا ملائما للدعم، والمواءمة بين الأنظمة التجارية، وإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التكامل المالي، وتنقل اليد العاملة ورأس المال، وتوحيد الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، وتكامل أنظمة المدفوعات والتسويات الإقليمية وتحسين فعاليتها، واستقرار الاقتصاد الكلي. مضيفا أنه على الرغم من أن الاتحاد النقدي ينطوي على إمكانية تحقيق فوائد مثل آثاره الإيجابية على التجارة والاستثمار، فإنه ينطوي أيضاً على إمكانية أن تترتب عنه تكاليف، من قبيل القيود على السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية. وعلى غرار ما حدث في الهند، فإن التحول الهيكلي في أفريقيا من المرجح أن يستلزم الانتقال مباشرة من اقتصاد قائم على الزراعة إلى

اقتصاد تقوده الخدمات، دون المرور عبر مرحلة التوسع الصناعي التقليدية، التي تتطلب وجود هياكل أساسية عالية الجودة وأسواق عمل مرنة، وهي أمور تفتقر إليها البلدان الأفريقية.

١٨ - أما السيد أوفوري-أتا، فقد شدد على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالنسبة لتنمية أفريقيا وذلك من خلال تعزيز التكامل الصناعي وإضفاء المزيد من القيمة على المنتجات الأفريقية، مما يتيح للأفريقيين أن يفرضوا الأسعار التي تلائمهم بدلا من أن يكتفوا بتقبل أسعار الآخرين. وقال إن أفريقيا ستكون، بحلول عام ٢٠٥٠، قارة يقيم فيها ٢٥ في المائة من سكان العالم، وتتزايد فيها أهمية الأدوار التي تضطلع بها النساء في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب أن تتولى زمام الأمور فيها قيادة رشيدة بغرض تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة. ومن المهم بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تعمل على نحو متضافر من أجل تحقيق الرخاء للجميع والحد من الحاجة إلى المساعدة الإنمائية. وينبغي لوزراء المالية في جميع أنحاء القارة أن يشكلوا فريقا أساسيا يضغط باتجاه دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ والشروع في العمل بها.

١٩ - وأشار السيد لين إلى أن فتح الأسواق عن طريق التجارة الحرة ينطوي على فائدة أكبر للبلدان الصغيرة، ويعزز حصول شركات التصدير الصغيرة على العملات الأجنبية. واستطرد قائلا إنه يجب على البلدان الأكبر حجماً أن تعطي مثالا بتولي الصدارة في التجارة الحرة. واضاف أنه إذا ما أرادت جميع البلدان الاستفادة من المنطقة الحرة، فإن هناك حاجة إلى تبني سياسات إضافية وتنسيق أقوى في مجالات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، والتقارب بين النظم، وتوحيد المعايير الصناعية، وإدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، ونُظم الدفع عبر الحدود، والتعاون فيما بين المصارف المركزية. فما تتيحه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من توسيع لقاعدة التصدير يمكن أن يساعد الاقتصادات على التعافي من الأزمات ويمكنِّها من الحصول على العملات الأجنبية للحد من آثار الكساد. ولكي تتمكن البلدان من تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا التجارة الحرة، لابد لها من تنويع صادراتها. ويمكن لقطاع السياحة في أفريقيا أن يستفيد استفادة كبيرة من التجارة الحرة. وعلى الرغم من أن التجارة الحرة والانفتاح ينطويان على بعض أوجه الضعف، إلا أن البلدان بوسعها بناء قدرتها على التأقلم من خلال تنويع قطاعات خدماتها وتعزيزها.

٢٠ - أما السيدة غوميش دا سيلفا فأشارت إلى أن حكومة أنغولا ملتزمة التزاما قويا بتنفيذ إصلاحات عميقة في مسعى للانفتاح من أجل التحضير لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقالت إنه من الضروري أن يتوقف البلد عن الاعتماد على النفط بانتهاج سبيل التنويع الاقتصادي، حيث يستدعي ذلك أولا تسخير الإمكانات التي تتيحها مناطق التجارة الحرة في المنطقة دون الإقليمية، ومن ثم الانتقال فيما بعد إلى رَحَابَة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتطلب القيام بذلك التنسيق وإحداث تغييرات في السياسات والمؤسسات والعمليات، بما في ذلك القيام بإصلاحات بهدف إرساء نظام مالي قوي.

٢١ - وتحدث السيد موتشانغا فسلط الضوء على التحديات التي يطرحها تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والخطوات التالية في هذه العملية. وقال إنه من الأهمية بمكان تغيير عقلية الأفريقيين الذين لم يقتنعوا بأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكنها أن تَصْدُق وعدها، ومن المهم كذلك كفالة أن تُصَدِّق عليها الدول الأعضاء خلال فترة التسعة إلى الاثني عشر شهراً المقبلة. وأثنى على غانا وكينيا لتصديقهما على الاتفاق، مشيراً إلى أن النيجر ورواندا بلغتا مرحلة متقدمة من عملية التصديق. وقال إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تعمل حاليا مع جميع البلدان الأحد عشر التي لم توقع الاتفاق بعد لضمان أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وتدعم اللجنة الاقتصادية أيضا تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما يتعلق بإزالة الحواجز التجارية، ومواءمة نظم الدفع، وإنشاء سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة، وتنظيم المعارض التجارية في البلدان الأفريقية.

٢٢ - وفي ملاحظاتها الختامية، أثنت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية على المتحدث الرئيسي والمشاركين في الحوار لدورهم في تسليط الضوء على القضايا الرئيسية التي يمكنها أن تؤثر في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وذلك من أجل تقاسم الدروس والعبر المستفادة.

رابعاً- مناقشات الموائد المستديرة الرفيعةُ المستوى [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تحول أفريقيا

٢٣ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة وزير المالية في السنغال، السيد أمادو با. وكان المتحدث الرئيسي فيها هو جيندونغ هوا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية وأمين صندوقها. وتألف فريق المناقشة من وزير مالية إثيوبيا، السيد أبراهام تكستي؛ والأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، السيد سنديسو نغوينيا؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، السيدة ميمونة محمد شريف.

٢٤ - افتتح السيد با المناقشة قائلا إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستتحكم في سوق حجمها ٣٠٠ مليار دولار، وإن تحقيقها بالكامل سيتطلب القيام باستثمارات موجهة بغرض تيسير حركة الأشخاص والبضائع. مضيفا أنه من المهم دعم الاقتصادات الصغيرة واقتصادات أقل البلدان نمواً، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة.

١ - العرض

٢٥ - ركَّز السيد هوا في مداخلته على تسخير أسواق رأس المال المحلية لخدمة التنمية. وأضاف أنه من الضروري للبلدان الأفريقية أن تؤسس أسواقا محلية وإقليمية لرأس المال تتسم بالحيوية والعمق والسيولة والضخامة من أجل تعبئة المدخرات. ويشمل ذلك أسواقا كبيرة

وقوية للأسهم العادية والسندات والمنتجات الجانبية والسلع الأساسية. وباستثناء جنوب أفريقيا التي لديها بالفعل أسواق رأسمالية متينة، فإن الضرورة تستدعي أن تؤسس أفريقيا أسواقاً رأسمالية خاصة بها. ولكي تكون الأسواق شفافة، فإن بناء القدرات يعد من الأمور الجوهرية. وعلى وجه الخصوص، من الضروري وجود أسواق لرأس المال يجري التداول فيها بالعملة المحلية.

٢٦ - وتحدث السيد تكستي لافتا الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بوتيرة التحول الاقتصادي الهيكلي، عقب التوقيع على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصادات. وتقتضي هذه التحولات إدخال تحسينات تكنولوجية والارتقاء بمستوى المهارات. كما أن هناك حاجة لالتزامات سياسية طويلة المدى، فضلا عن تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وأضاف السيد تكستي أنه من الضروري الحرص على استقرار السياسة والإطار القانوني للمساعدة في تنمية قطاع خاص نابض بالحياة تستفيد منه المشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء. كما أنه يتعين الاستثمار في البشر لتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم التصنيع.

٢٧ - أما السيدة ميمونة محمد شريف فقد تناولت بإيجاز أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأفريقية وزيادة معدل تنويع الاقتصادات الأفريقية. وسلطت الضوء على أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية الحضرية والخدمات، وهو أمر ضروري لتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية وتشجيع التصنيع. كما أن التنمية الحضرية والتخطيط الإنمائي والسياساتي المتكامل شروط ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية السريعة.

٢٨ - وتحدث السيد نغوينيا فأشار إلى أن المناقشة الحالية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تذكِّر بمناقشات مماثلة أفضت إلى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، واعتماد معاهدة أبوجا، وغير ذلك من الانجازات. وأضاف أن القارة تمر بمرحلة انتقالية في مجال التنمية السياسية والمؤسسية والاقتصادية. وبالتالي فهي بحاجة إلى تحديد ما إذا كان لديها التوليفة الصحيحة من المؤسسات المهيأة لتحقيق الغرض المنشود لكي تتمكن من الوفاء بولاياتها. وقال إن نظام الإدارة الاقتصادية في القارة لا يساعد على إحداث التحول الهيكلي، الذي يستدعي تحويل الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات الإنتاجية العالية في الوقت نفسه. كما أن أسواق رأس المال لا تتمتع بما يكفي من العمق لكي تؤدي أداءً فعالا.

٢ - المناقشة

٢٩ - أشار المشاركون إلى أن بقاء الأمور على حالها لا يمكن أن يكون خياراً إذا كانت أفريقيا تريد أن تغير الواقع القائم مع اعتمادها لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ذلك أنه لا مناص من اتخاذ قرارات جريئة والتحلي بروح المثابرة. ومن ناحية أخرى، فإن الآثار الضارة المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد تؤدي إلى عزوف البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاق عن القيام بذلك.

٣٠ - واتفق المشاركون على أن إحدى أهم المشاكل الإنمائية التي تعاني منها أفريقيا تتمثل في الافتقار إلى الموارد، بما في ذلك ضعف تعبئة المدخرات. فتطوير أسواق رأس المال والتكامل الإقليمي هي أمور تحظى بأهمية حقيقية. وتكتسي تنمية القدرات أهمية بالغة من حيث التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية لأفريقية. وبالتالي، هناك حاجة إلى رصد دقيق للقدرات التقنية والمؤسسية المهيأة للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى العمل بالتنمية التي تقودها الحكومات، فضلا عن التخطيط المنسق والمتكامل الذي يأخذ الأثر الإيكولوجي بعين الاعتبار.

٣١ - كما أن الديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تشكل مصدرا للقلق. فقد تغيرت الديناميات الدورية لأن الدين المحلي الدوري يمثل أحد التحديات الناشئة. وتبقى القدرة على تمويل المشاريع من المدخرات المحلية رهينة بمدى عمق القطاع الاقتصادي.

٣٢ - وأشار المشاركون إلى أنه حتى البلدان الصغيرة قد تنجح في تطوير أسواق رأس مال مفعمة بالحيوية لأن للإطار التنظيمي وسيادة القانون أهمية أكبر في اجتذاب الجهات الفاعلة المحلية والدولية. ويتعين على الحكومات أن تؤدي دورا محوريا في هذا الصدد.

٣٣ - وأبرز المشاركون أن مسألة الأمن مهمة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. حيث لوحظ أيضاً أن التشرذم يتزايد مع نشوب النزاعات، وهو ما قد يعيق التجارة والتكامل الإقليمي.

٣ - التوصيات

٣٤ - على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكفل تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الوقت المناسب وبشكل فعال. وثمة حاجة إلى تعبئة الموارد الكافية وتخصيصها لدعم التحول الهيكلي. وبناء عليه، فإن هناك حاجة لالتزامات طويلة المدى تقف وراءها القيادة السياسية، كما أن هناك حاجة لتنمية التعليم ووجود رواد من القطاع الخاص؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تعزيز قدراتها لتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية باعتبار ذلك استراتيجية هامة لتعبئة الموارد المحلية وتنشيط التجارة الحرة

وتطوير التمويل. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان أن تستفيد من الفرص التي تتيحها مؤسسة التمويل الدولية في مجال تنمية القدرات الكفيلة بتطوير أسواق رأس المال؛

(ج) ينبغي استخلاص الدروس من تجارب الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي حققت إنجازات في تحديد قواعد المنشأ وتدابير تيسير التجارة، من بين أمور أخرى؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز نظم الحوكمة والترتيبات المؤسسية التي تعزز التحول الهيكلي والتنويع والعمل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء تحديد السياسات والاستراتيجيات التكميلية الفعالة والعمل بها في إطار دعم تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولهذا السبب لا بد من انتهاج سياسات متينة فيما يخص الاقتصاد الكلي. ولا بد كذلك من استحداث سياسات في المجالات الرئيسية مثل الأمن، والتصنيع، والتطوير الحضري وبناء الهياكل الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة؛

(و) ينبغي للبلدان النهوض بالاستثمار من أجل توسيع الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية القائمة، بما يفضي إلى معالجة العقبات التي تعترض التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

باء – اجتماع المائدة المستديرة ٢: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الحيز المالي والاستدامة المالية لأفريقيا

٣٥ – أدار مناقشة المائدة المستديرة الثانية السيد أيدو، حيث أشار إلى أنه حتى مع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا تزال هناك حاجة لتنويع الهياكل الأساسية وتعزيزها مع تخصيص الحيز المالي الأمثل للاستثمار العام والخاص. وأن تعدد العملات في أفريقيا على وجه الخصوص يشكل أحد العوامل التي تعوق التجارة في القارة.

٣٦ – وقدم العرض الرئيسي المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لصندوق السلام، والرئيس السابق لمصرف التنمية الأفريقي، السيد دونالد كابيروكا، وتلته عروض إيضاحية من وزيرة التخطيط في النيجر، السيدة عيشتو بولانا كان؛ ووزير الاقتصاد والمالية في المغرب، السيد محمد بوسعيد؛ والأمين التنفيذي للمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، إيمانويل نادوزي؛ والأستاذ في جامعة وارويك، والمستشار الاقتصادي السابق لوزير المالية في اليونان، السيد هرقلس بوليمارشيكيس.

١ - العرض

٣٧ - دعا السيد كابيروكا المشاركين إلى ضمان أن تنفذ التوصيات المنبثقة عن الاجتماع. فعلاوة على تخفيض التعريفات الجمركية، من الضروري تبديد المخاوف المتعلقة بفقدان الإيرادات وفرص العمل على اثر تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفيما يتعلق بأثرها على الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أشار إلى أن قواعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية سوف تسود في حال تعارضت مع منطقة التجارة الحرة. وتطرق في هذا المجال إلى خبرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، حيث خفضت السوق التعريفات الجمركية ولم تحدث أية أثار سلبية على الإيرادات. وأضاف أن تشكيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عملية تدريجية لا تقتصر على البضائع فحسب، بل تتعداها كذلك لتؤثر على الخدمات كالتمويل التجاري والتأمين. ودعا الدول الأعضاء إلى السعي إلى مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع استراتيجيات للوصول إلى الأسواق الرأسمالية. ودعا أيضا الدول الأعضاء إلى النظر في ربط منطقة التجارة الحرة مع الإصلاحات الجارية في الاتحاد الأفريقي، التي تهدف إلى معالجة الاعتماد المفرط على التمويل من المانحين الأجانب وعدد قليل من الدول الأفريقية الأعضاء مما حد من قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها.

٣٨ - وشددت السيدة كان على أهمية دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية. وأضافت أن اللجنة الاقتصادية مثلا قد ساعدت النيجر على وضع استراتيجية صناعية من أجل إضافة القيمة لإنتاجها ودعمت البلد في إدراج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطتها الإنمائية الخمسية المقبلة.

٣٩ - ولفت السيد بوسعيد الانتباه إلى مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث قال إن زيادة الصادرات والإيرادات المتأتية منها وتناقص حد الاعتماد على العملات الخارجية من شأنه أن يساعد على حماية البلدان الأفريقية من صدمات أسعار الصرف، مؤكداً أنه سيكون من المضلل التركيز على الخسائر الناجمة عن منطقة التجارة الحرة. فالبلدان الأفريقية بحاجة إلى إشراك القطاع الخاص والحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة.

٤٠ - وركز السيد ناندوزي على أهمية الحيز المالي والاستدامة المالية. وأشار إلى وجود علاقة متبادلة بين تعبئة الموارد المحلية واتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية: حيث أن من شأن زيادة تعبئة الإيرادات توفير الموارد لتنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية، حيث سيساهم الاتفاق بدوره في تعزيز تعبئة الموارد المستدامة. كما سيساعد على إنشاء قاعدة مالية مستدامة وعلى التنويع الاقتصادي والتصنيع.

٤١ - وقدم السيد بوليمارشيكيس رؤى من تجربة اليونان، معترضاً على التدابير التقشفية التي اتخذت في خضم أزمة الديون. وفي مثل هذا السياق، قال إن التقشف ورفع

الضوابط التنظيمية ليست حلولا ملائمة، لأنها يمكن أن تفاقم أوجه التفاوت وتؤدي إلى استبعاد فئات واسعة من السكان. وأوصى بأن تضع البلدان الأفريقية أوجه التفاوت على جدول أعمال مناقشاتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة.

٢ - المناقشة

٤٢ - وردا على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها لمنطقة التجارة الحرة أن تتعايش بسهولة مع الترتيبات التجارية الأخرى، أشار السيد بوسعيد إلى أن هذا التعايش من شأنه أن يشجع بالفعل على توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع التكتلات التجارية الأخرى.

٤٣ - وردا على سؤال بشأن الإصلاحات المالية التي لا تضر بالنمو، أشار السيد كابيروكا إلى أن الأمر لا يتعلق بالدين القائم بل إن سرعة تراكم الديون هي التي ينبغي أن تكون مثيرة للقلق. وينبغي للدول أن تنظر في إنشاء مكاتب مستقلة لإدارة الديون وتحذر من الإفراط في الاعتماد على الدين الداخلي، لأن ذلك يؤدي إلى مزاحمة الاقتراض من القطاع الخاص، ورفع أسعار الفائدة والقضاء على فرص العمل.

٣ - التوصيات

٤٤ - على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء الربط بين منطقة التجارة الحرة والإصلاحات الجارية في الاتحاد الأفريقي؛

(ب) يجب على الدول الأعضاء تسوية متأخراتها المستحقة للاتحاد الأفريقي ودعم صيغة التمويل الجديدة لكي يتمكن الاتحاد من الاضطلاع بولايته؛

(ج) يجب على الدول الأعضاء التركيز على تنمية اقتصاداتها والحد من الاعتماد على المعونة الخارجية، والتركيز على الإدارة السليمة للسلع الأساسية والمنتجات المعقدة، وزيادة الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية؛

(د) ينبغي أن تلجأ الدول الأعضاء إلى اللجنة الاقتصادية للحصول على الدعم التقني في وضع الاستراتيجيات والإصلاحات بهدف التصديق على منطقة التجارة الحرة؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تكرس الوقت والموارد لإجراء الإصلاحات اللازمة والمواتية للنجاح في تنفيذ منطقة التجارة الحرة ؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء إشراك القطاع الخاص على نحو أكثر فاعلية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة ؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على حشد الموارد، وتحسين إدارة الضرائب والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ح) ينبغي ألا تشعر الدول الأعضاء بالإحباط في سعيها للحصول على تمويل الديون من خلال أسواق رأس المال، بل عليها أن تفعل ذلك بطريقة ذكية تتجنب شَرَك الديون، وأن توجه ذلك النوع من التمويل نحو الاستثمارات الإنتاجية التي من شأنها جذب استثمارات إضافية؛

(ط) ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء معالجة أوجه التفاوت كجزء من المناقشات بشأن منطقة التجارة الحرة؛

(ي) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل الشفافية وإدارة الديون بالاستعانة بالقدرات الكافية حيث يفضل أن تكون هذه الإدارة عن طريق هيئة مستقلة.

جيم – اجتماع المائدة المستديرة ٣: القطاع الخاص وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٤٥ – ترأس نقاش اجتماع المائدة المستديرة الثالثة وزير الاقتصاد والمالية في موريتانيا، السيد مختار ولد أجاي. وقاد مناقشات الجلسة السيد هوارد روزن، رئيس الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، وشمل فريق المناقشة السيد هيبوليت فوفاك، كبير الاقتصاديين في المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد والسيد هوب توموكوندي غاساتورا، وسفير رواندا، والسيد أدمساو تادَّسَى الرئيس والمدير التنفيذي لمصرف التجارة والتنمية، والسيدة بينسي فيلومينا غاواناس، وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا.

١ – العرض

٤٦ – سلط السيد روزن الضوء على أهمية وجود شبكات توزيع فعالة لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضاف أن ثمةَ حاجةً إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك المعدات الدارجة للسكك الحديدية، وكذلك تشجيع استثمارات القطاع الخاص في السكك الحديدية التي تبلغ فيها تكلفة الوحدة أقل من الطرق عموماً. ولتشجيع هذا الاستثمار، ينبغي توحيد المعاملات، طبقاً لبروتوكول اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل الخاصة بالمعدات الدارجة للسكك الحديدية (بروتوكول لكسمبرغ)، التي تهدف إلى إنشاء حقوق قابلة للإنفاذ في المعدات الدارجة للسكك الحديدية للدائنين والمؤجرين وبائعي المعدات.

٤٧- وأكد السيد فوفاك حاجة أفريقيا إلى تطوير الهياكل الأساسية. مضيفا أن من شأن دعم تنمية القطاع الخاص أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، وهو ما سيزيد في الإيرادات والاحتياطات الخارجية للبلدان ويؤدي إلى مزيد من الحيز المالي والاستثمار في الهياكل الأساسية والتنمية. وأشار إلى أن هناك حاجة لتطوير الحظائر الصناعية وسلاسل القيمة النابضة بالحياة. وستتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الفرصة للقطاع الخاص الأفريقي للمشاركة في التجارة داخل أفريقيا وخارجها.

٤٨ - وأبرز السيد تادّسَى ضرورة قيام الحكومات بوضع تدابير من شأنها تشجيع الروابط بين عمليات الشركات الأجنبية الكبرى والشركات المحلية. مشيرا أنه يمكن توجيه سياسات شراء المؤسسات الكبيرة نحو تطوير المجتمعات المحلية والشركات المحلية. ويمكن الاستفادة من مختلف قوائم الشركات الأجنبية لتعزيز تولي المجتمعات المحلية أمورها بنفسها دون تعقيد الأمور على الشركات الأجنبية. وينبغي أن تَضَع هذه الشركات برامج تدريبية تستهدف الموظفين المحليين وأن تُعَزَّز الروابط صعودا وهبوطا مع العاملين المحليين في سياق سلاسل القيمة الإقليمية. وهناك حاجة إلى معالجة المسائل المؤسسية، بما في ذلك الحصول على التمويل. وينبغي الاستفادة من الأفريقيين في المهجر كمصدر للمهارات ورأس المال.

٤٩ - أما السيدة غاساتورا فقد شددت على أن مشاركة القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية في المفاوضات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافت أنه من الأهمية بمكان، أثناء العمل من أجل التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكولين الملحقين بها، أن تضمن الحكومات أن يفهم القطاع الخاص المبادرة فهما شاملا. واستعانت المتحدثة بمثال رواندا، فأشارت إلى أنه قد تأسس فريق للتفاوض بهدف زيادة وعي الجمهور والقطاع الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأهميتها.

٥٠ - وشددت السيدة غاواناس على أنه لا بد من تحويل التركيز إلى المستفيدين الرئيسيين من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، قالت إنه إذا كان من المسلم به أن الشركات الكبرى ينبغي أن تشارك في المناقشات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإنه من الصعب أكثر الإصغاء إلى القطاع غير الرسمي أو المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وهؤلاء ينبغي إيلاؤهم المزيد من الاهتمام. ولهذا، ينبغي للحكومات أن تضع برامج مصممة لكفالة الدعم الفعال للقطاع الخاص المتنوع. وينبغي أيضا إجراء مناقشات مستمرة بشأن الحصول على التمويل والمعلومات والتنظيم في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للعاملين في القطاع غير الرسمي بحيث لا تطغى عليهم الأسواق الأكبر منهم. وينبغي لهذه الجهود أن تستهدف أيضا تشجيع عقلية تنظيم المشاريع، لاسيما في صفوف الشباب. وشددت على الحاجة إلى وجود قيادة متينة

وإدارة قوية للموارد الطبيعية، ويمكن أن يجري ذلك من خلال إجراء حوارات تشمل قطاعات عديدة فيما بين الوزارات الأفريقية.

٢ - المناقشة

٥١ - أعرب المشاركون عن دعمهم لبروتوكول لكسمبرغ كوسيلة لمعالجة الافتقار إلى التمويل اللازم للمعدات الدارجة للسكك الحديدية. وبالإضافة إلى ذلك، سلطوا الضوء على الحاجة إلى النظر بوجه خاص في محنة الفئات الضعيفة من السكان والأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك النساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، أثناء تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٢ - وشدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى زيادة قدرة القطاع الخاص وتعزيزها لضمان استثماراته في الإمكانيات التي يتيحها تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمنافع التي تتأتى من هذه الإمكانيات. كما أن القطاع الخاص المحلي يحتاج إلى الدعم لكي يتمكن من التنافس مع الشركات الكبيرة المملوكة للأجانب استنادا إلى الفرص التي سيتيحها تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٣ - ويمكن ألا يقتصر تركيز المصارف المركزية على عنصر استقرار سياسة الاقتصاد الكلي فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الجوانب الإنمائية، مثل زيادة فرص حصول الشركات الصغيرة على القروض وتوفير التسهيلات الائتمانية للمصارف الأفريقية الكبيرة القادرة على تقديم الأموال لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في أفريقيا. ووُجه الانتباه أيضا إلى الحاجة إلى ترسيخ فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية الهياكل الأساسية الوطنية.

٣ - التوصيات

٥٤ - على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء توقيع القوانين والتصديق عليها أو اقتراحها إذا اقتضى الأمر من أجل تنفيذ أحكام بروتوكول لكسمبرغ؛

(ب) ينبغي ألا يقتصر تركيز المصارف المركزية على عنصر استقرار سياسات الاقتصاد الكلي فحسب، بل يشمل كذلك الجوانب الإنمائية الهادفة إلى تعزيز إحداث التحول الهيكلي من خلال زيادة فرص الحصول على القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في أفريقيا؛

(ج) ينبغي الاهتمام بإدراج القطاع غير الرسمي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخصوصاً بهدف تعزيز الابتكار وتنمية قدرات رواد الأعمال من الشباب والنساء.

خامساً – عرض الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩ [البند ٥ من جدول الأعمال]

٥٥- عرضت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، حيث قالت إن الإطار يجسد نتائج عملية الإصلاح التي شهدتها اللجنة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ويتطرق بالتفصيل لرؤية اللجنة وأهدافها العامة وتركيزها البرنامجي. وأضافت أنه وفقاً لهذا الإطار، فإن اللجنة الاقتصادية ستتمكن من تعزيز موقفها بوصفها مؤسسة رائدة في مجال المعرفية؛ وأن تساعد في تسريع التنويع الاقتصادي في أفريقيا؛ وأن تستنبط أساليب مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية المستدامة؛ وأن تساعد في إيجاد حلول للقضايا الاجتماعية العابرة للحدود؛ وأن تدعم الدول الأفريقية الأعضاء في صوغ الاستجابات الإقليمية للتحديات المتعلقة بالحوكمة.

٥٦- وأشار الرئيس إلى أن مداولات مكثفة قد جرت بشأن الإطار الاستراتيجي خلال اجتماع لجنة الخبراء، على النحو المبين في تقرير اللجنة (E/ECA/CM/51/2). وأحاط مؤتمر الوزراء علما بتلك المداولات، ثم أقر الإطار الاستراتيجي المنقح.

سادساً – النظر في التوصيات وإقرار مشاريع القرارات [البند ٦ من جدول الأعمال]

٥٧- بعد مناقشة التوصيات ومشاريع القرارات، أقر المشاركون القرارات مع بعض التعديلات (انظر المرفق الثاني).

٥٨- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري، وقدم ملاحظات عامة واقترح تعديلات عليه، وبعدها أقر البيان بالإجماع.

٥٩- وناقش المؤتمر كذلك العرض الذي تقدم به المغرب لاستضافة الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. ورغم أن الممثلين رحبوا بالعرض، إلا أن العديد منهم رأى أنه لا بد من منح المزيد من الوقت للسماح بتقديم عروض إضافية. وبعد مناقشة مستفيضة، جرى قبول عرض المغرب.

سابعاً – **النظر في مشروع البيان الوزاري وإقراره** [البند ٧ من جدول الأعمال]

٦٠- وشدد الممثلون على ضرورة احترام النظام الداخلي للمؤتمر والتقيد به على نحو متسق في دورات المؤتمر (انظر المرفق الأول).

ثامناً – **مسائل أخرى** [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦١ - لم تُثَر أي مسائل في إطار هذا البند.

تاسعاً– **اختتام الدورة** [البند ٩ من جدول الأعمال]

٦٢- أدلت الأمينة التنفيذية بملاحظات ختامية، تقدمت خلالها بالشكر للحكومة الإثيوبية لما قدمته من إسهام في إنجاح الدورة وشكرت جميع الحاضرين على التزامهم بالمشاركة ونشاطهم فيها. وقالت إنها تتطلع إلى أن تلقاهم جميعا مرة أخرى في المغرب خلال الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر الوزاري.

٦٣- وإذ أشار الرئيس إلى التحدي الذي واجهه والمتمثل في ضرورة التوفيق بين وجهات النظر والمصالح المختلفة، فقد أثنى على جميع الحاضرين لمشاركتهم في الدورة الحالية. وفي الختام، أعرب أيضاً عن شكره للحكومة الإثيوبية، ثم أعلن اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

البيان الوزاري[1]

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في أديس أبابا يومى ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ في الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وإذ يشرفنا حضور رئيس وزراء إثيوبيا، السيد أبيّي أحمد، ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد توماس كويسي كوارتي، وكبار الشخصيات والضيوف الخاصين الأخرين،

وإذ تَشَرَّفنا بالبيان الذي ألقاه عبر وصلة الفيديو مُنَاصِر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، رئيس جمهورية النيجر، السيد محمدو إسوفو، الذي دعا فيه كافة الدول الأفريقية إلى التعجيل بالتصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ نستلهم من البيانات الافتتاحية التي أدلى بها السيد كويسى كوارتي؛ ووزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في جمهورية السنغال، السيد أمادو با؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي؛ ومحافظ مصرف أيرلندا المركزي، السيد فيليب لين،

وقد تداولنا بشأن موضوع ''منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي''، وإذ ندرك أن القارة، بتوقيع ٤٤ دولة من دولها الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، قد أرست الأساس لمرحلة جديدة من التكامل الأفريقي،

نعلن بموجبه ما يلي:

١- نُشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا قد ارتفع من ١,٦ في المائة عام ٢٠١٦، ليصل إلى ٣,١ خلال عام ٢٠١٧، مما يجعلها ثاني أسرع المناطق نمواً في العالم بعد منطقة شرق وجنوب آسيا. ويرجع هذا الأداء الاقتصادي بالأساس إلى التحسن المستمر الذي طرأ على إدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة حجم الاستثمار العام والخاص، ونمو الاستهلاك الخاص وانتعاش التجارة. ومن المتوقع أن يتواصل انتعاش النمو في أفريقيا ليصل إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٩. إلا أن المخاطر التي يحتمل أن تواجه النمو في أفريقيا تشمل تباطؤ الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة والناشئة،

[1] صدر مشروع البيان الوزاري في الوثيقة E/ECA/CM/51/3 .

وتشديد الأسواق المالية لدى الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المتصلة بالطقس والشواغل الأمنية في بعض البلدان؛

٢- وندرك أن أفريقيا قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث انخفضت مستويات الفقر في مختلف المناطق دون الإقليمية، وَإن بوتيرة بطيئة. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا يزال هناك عدد من التحديات. حيث يتواصل تفشي الفقر والبطالة، لاسيما بين الشباب، إلى جانب اتساع هوة التفاوت في المداخيل وبين الجنسين؛

٣- ونقر بأن تعزيز السلام والأمن وكذلك الاستقرار، إلى جانب مكافحة التطرف العنيف والإرهاب مهام كبيرة تقع على عاتق أفريقيا في مسعاها لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في مساعيها التعاونية لكفالة الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم؛

٤- وندرك أن البلدان الأفريقية قد أحرزت تقدماً في مختلف أبعاد التكامل الإقليمي، بما في ذلك التجارة والهياكل الأساسية الإقليمية والتكامل المالي والإنتاجي، بما في ذلك أنظمة الدفع الإقليمية، وحرية تنقل الأشخاص وحقهم في الاستقرار. بيد أن ثمة عدداً من العوائق التي لايزال يتعين التغلب عليها في هذا الصدد؛

٥- ونؤكد من جديد التزامنا بالتكامل الإقليمي بوصفه قوة دافعة رئيسية خلف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع في أفريقيا، ونرحب بالإنجاز الهام الذي تحقق في مجال التكامل الأفريقي من خلال توقيع ٤٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٦- ونرحب بإطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، التي تنطوي على إمكانية تحسين كفاءة النقل الجوي القارية والإسهام في نمو الحصة الإجمالية للقارة من صناعتي الطيران والسياحة، ونشجع كافة الدول الأعضاء على الانضمام لهذه المبادرة؛

٧- وندرك ما تتيحه منطقة التجارة الحرة من إمكانات للنهوض بالتصنيع، والتنويع الاقتصادي والتنمية في أفريقيا مما يساعد على إيجاد فرص العمل اللائق في القارة ويعزز تحقيق الازدهار لجميع الأفريقيين، انسجاماً مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبناء عليه، نشير إلى أهمية الإسراع في التصديق على الصكوك القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمل بها؛

٨- ونقر بأهمية وضع خطط واستراتيجيات وطنية تهدف إلى اغتنام الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة. وينبغي تصميم هذه الخطط والاستراتيجيات الوطنية

بحيث تكون مكمِّلة للسياسة التجارية الأوسع لكل دولة وتحدد الفرص التجارية المتاحة، والقيود الحالية والخطوات المطلوب القيام بها للاستفادة من الأسواق الأفريقية استفادة كاملة بما في ذلك تمكين النساء والشباب؛

٩- ونشير إلى الحاجة إلى اتباع سياسات والقيام باستثمارات تمكِّن من تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة، على النحو المبين في خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ويتضمن ذلك دعم تدابير تيسير التجارة، بما يشمل تبسيط النظم التجارية للعاملين بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود، والارتقاء بمستويات الهياكل الأساسية وتحسين بيئة الأعمال بغية جذب القطاع الخاص، الأمر الذي سيساعد الشركات الأفريقية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة؛

١٠- وندرك أن العوائق الحالية التي تعاني منها الهياكل الأساسية في أفريقيا تمثل عقبة كأداء أمام تحقيق التكامل القاري، ونلتزم بمواصلة جهودنا سعياً لتحديث نطاق الهياكل الأساسية الموجودة وتوسيعها، لاسيما السكك الحديدية التي لا تزال أكثر السبل كفاءة وأفضلها من حيث الاستدامة البيئية لنقل الأشخاص والبضائع. ونشير في هذا الصدد إلى أهمية الصكوك الدولية، مثل بروتوكول لكسمبرغ الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدّات المنقولة بشأن المسائل التي تخص المعدّات الدارجة على السكك الحديدية؛

١١- ونشير إلى أن الآثار القصيرة الأجل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إيرادات الرسوم الجمركية من المرجح أن تكون طفيفة، وسيتم تعويضها في الأجلين المتوسط والطويل من خلال الآثار الإيجابية للإيرادات من المصادر الأخرى للضرائب التي ستتأتى مما يُتوقع أن يشهده النمو من ارتفاع والاقتصاد من تنويع؛

١٢- وفي هذا الصدد، ندرك أهمية تعزيز الحيز المالي والاستدامة المالية في بلداننا والاستمرار في الاستثمار في القطاع الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم. وسنعمل خصوصاً على تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إيراداتنا الضريبية من خلال رفع نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لكي تصل إلى ٢٠ في المائة كحد أدنى على مدى السنوات الثلاث القادمة في كل اقتصاد من اقتصاداتنا. وستشمل الجهود أيضا العمل على استحداث مصادر جديدة للإيرادات الضريبية، بما في ذلك فرض الضرائب على المعاملات المالية والإتاوات والضرائب على الدخل، والضرائب على ملكية الأراضي وتأجيرها، وعبر تشجيع النمو في القطاع الخاص ونقل الأعمال التجارية غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛

١٣- ونقر أيضاً بأهمية زيادة كفاءة الإدارة الضريبية في بلداننا من خلال تحديث النظم الضريبية، وزيادة تحسين الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية وحشد المزيد من الإيرادات من ريع الموارد الطبيعية؛

١٤- ونشير إلى أن الخسائر الكبيرة في الإيرادات الضريبية بسبب تآكل الوعاء الضريبي وما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات من تحويل للأرباح، وندرك الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتصدي لهذه المشاكل. وفيما يخص الفصل المتعلق بالاستثمار الذي سيخضع للتفاوض في إطار المرحلة الثانية لمنطقة التجارة الحرة، فإننا نشجع أن تعالَج خلاله الثغرات التي تشجع على ''الانتفاع غير المستحق من المعاهدات'' الذي يمكِّن الشركات المتعددة الجنسيات من خفض التزاماتها الضريبية باستغلال اتفاقات الاستثمار الدولية المعمول بها داخل أفريقيا؛

١٥- ونؤكد كذلك على الحاجة إلى اتخاذ خطوات من أجل التصدي للتنافس الضار فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك بالاستعانة بالمرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المخصصة لسياسات المنافسة؛

١٦- ونشير إلى ضرورة تحسين نوعية الإنفاق العام وكفاءته. وفي هذا الصدد، نشجع البلدان الأفريقية على مراعاة التكامل في تنفيذ عمليات تعبئة الموارد، والميزنة، والتخطيط الإنمائي والإدارة غير المركزية للمالية العامة؛ وعلى تكثيف الجهود الهادفة إلى مكافحة الفساد؛ وتبسيط نظم الإعانات والمشتريات وعمليات الموافقة على الاستثمار؛

١٧- ونشير إلى أن التمويل الخاص يشكل أحد المصادر الكبيرة المحتملة لتمويل المشاريع العامة. وبناء عليه، فإننا ندرك الحاجة إلى تطوير الأسواق الرأسمالية المحلية وتوسيعها والاستفادة من رأس المال الخاص في المشاريع الإنمائية، مع ضمان أن تتيح هذه المشاريع تقاسماً متوزاناً للمخاطر والمساءلةَ ضمن إطار استراتيجية إنمائية شاملة ومتسقة ؛

١٨- وندرك الحاجة إلى الاستفادة من الاقتراض الحكومي باعتباره مصدراً من مصادر تمويل التنمية، مع الحرص على أن يبقى الاقتراض في حدود مستدامة. وندرك أيضاً أن قرارنا بالعمل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد يساعدنا في الحصول على المزيد من الموارد المالية الدولية؛

١٩- ونقر بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لجعل التكامل الأفريقي حقيقة واقعة. وسيتعزز هذا الجهد بفضل إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٠- ونشدد أيضاً على فوائد الهجرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والبشرية في أفريقيا. ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية التعاون على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مع احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين وكرامتهم، بغض النظر عن أصلهم ومركزهم.

٢١- وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتقديم الدعم التقني لتيسير عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة والعمل بها؛

٢٢- وندعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز حيزها المالي وحشد المزيد من مواردها المحلية من خلال تمتين الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، وتطوير الأسواق الرأسمالية وتقويتها وكذلك التمويل الخاص الذي يخدم التنمية وتحسين استدامة الاقتراض؛

٢٣- وندرك الدور البارز والهام لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية في تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونعرب عن تقديرنا للعمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في هذا الصدد. ونهيب بالأمم المتحدة أن تواصل دعمها للمعهد وأن تزيد من حجم هذا الدعم للمساعدة في تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا؛

٢٤- ونرحب بالعرض الذي تقدم به المغرب لاستضافة الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

قرار شكر

٢٥- نتوجه بالشكر لحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة الذي لا زالوا يحيطون به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى ما حظينا به من حفاوة، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في نجاح اجتماعاتنا.

٢٦- وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا للجنة الاقتصادية لأفريقيا لنجاحها في عقد دورتها الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

المرفق الثاني

القرارات والمقررات التي اعتمدها اجتماع الوزراء في دورته الحادية والخمسين

ألف – القرارات

٩٥٦ (د – ٥١) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي وافق فيه المجلس على النظام الأساسي المحدَّث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بناء على توصية من مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، على النحو المبين في قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣،

وإذ يشير إلى توصيته الواردة في القرار ٩٤٢ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة لمجلس إدارة المعهد بإمعان النظر في القانون الأساسي المنقح، على أساس التعديلات المدخلة عليه التي أقرها المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين، الذي عقد في أديس أبابا في شباط/ فبراير ٢٠١٦

وإذ يحيط علما بقرار مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في اجتماعه الخامس والخمسين المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٧، بالموافقة الكاملة على التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للمعهد والمقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي المتخصصة المعنية بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في عام ٢٠١٦،

وإذ يشير كذلك إلى الفقرة ٣ من المادة ٤ من النظام الأساسي المحدث للمعهد، التي يُطلب بمقتضاها من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سوف يتولون المهام بصفتهم ممثلين للحكومات الأفريقية،

وإذ يقرُّ بالدور الأساسي للتخطيط في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لاسيما فيما يخص دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلِّم بالدور الكبير الذي سيؤديه أي برنامج ناجع لبناء القدرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء، لا سيما تلك الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يحيط علما بالإنجازات التي حققها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في عام ٢٠١٧، على النحو الوارد في التقرير المرحلي عن عمله،[٣]

وإذ يحيط علما كذلك بالمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في داكار في آذار/مارس ٢٠١٨، الذي يوصي فيه بزيادة منحة الأمم المتحدة العادية المقدمة للمعهد من ٢،٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥ ملايين دولار لفترة السنتين،

وإذ يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقدمه من دعم متواصل للمعهد،

وإذ يدرك الطابع المتفاوت للاشتراكات السنوية المقررة للدول الأعضاء في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وتعذر إمكانية التنبؤ بها، وهو وضع يحد من قدرته على الاستمرار في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات،

وإذ يسلم مع التقدير بالجهود التي بذلها عدد من البلدان لدفع كل متأخرات مساهماتها أو جزء منها إلى المعهد،

وإذ يدرك تزايد الطلب على الدورات التدريبية للمعهد، كما يتضح من تضاعف عدد الطلبات المقدمة إليه في الفترة من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٧ لإجراء دورات تدريبية لتنمية المهارات، وإذ يقدر المبادرات الاستراتيجية التي ينفذها المعهد لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتفاوتة للدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات، فإنه،

١- **يقر النظام** الأساسي المحدَّث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ويطلب إلى الأمينة التنفيذية للجنة إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للنظر فيه واعتماده توطئة لإصدار التوجيه الملائم لاحقا لضمان تنفيذه؛

٢- **يقر** التشكيلة الجديدة لمجلس إدارة المعهد؛

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

[٣] E/ECA/COE/37/8

٣- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد، كافة الخطوات اللازمة لدعوة الجمعية العامة لزيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد؛

٤- **يطلب** أيضاً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعتمد، بصورة أكثر انتظاما، نهجاً أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية قائماً على البرامج فيما يخص الدعم المالي الذي تقدمه للمعهد، لتمكينه من دعم احتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات دعماً كافياً؛

٥- **يدعو** الدول الأعضاء مجددا إلى أن تدفع اشتراكاتها السنوية المقررة على نحو أكثر انتظاما وأن تسدد ما عليها من متأخرات للمعهد، كما يدعو المعهد إلى مضاعفة جهوده لتحصيل الاشتراكات كجزء من استراتيجية أكثر شمولا لتعبئة الموارد.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

٩٥٧ (د – ٥١)
استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د –٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي، الذي أسنَد فيه إلى الأمينة التنفيذية مهمة إعادة تنسيق برامج اللجنة وأولوياتها بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي الجديد، بغرض دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المفضية إلى التحول؛

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٩٤٣ (د–٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩، الذي طَلب فيه إلى الأمينة التنفيذية إجراء استعراض مستقل وشامل ومتعمق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لها،

وإذ يلاحظ الإصلاحات الجارية على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

وإذ يلاحظ *أيضا* الدور الفريد الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وولايتها الشاملة بوصفها المركز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأفريقية،

وإذ يأخذ علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٩٤٣ (د–٤٩)،[٤] وبالطلب الوارد فيه لمنح وقت إضافي لإجراء استعراض أشمل،

وإذ يرى أن التعاون والتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، يفيدان الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا من حيث الفعالية والكفاءة،

١- **يشيد** بجهود الأمينة التنفيذية الهادفة إلى تيسير عملية التشاور الفعال بين الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن عملية الاستعراض الشامل:

٢- **يقرر** منح الأمانة وقتاً إضافياً لمواصلة استعراض الهيكل الحكومي الدولي وتحليله؛

---

[٤] E/ECA/COE/36/8

٣- **يطلب إلى** الأمينة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة، عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

٩٥٨ (د – ٥١)
تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالفوائد الجمة والفرص الكبيرة التي تتيحها الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والدور الرئيسي للهجرة في تعزيز التنمية في أفريقيا، والدور البالغ الأهمية للهجرة الدولية داخل أفريقيا، ومنها وإليها في تشكيل خطاب الهجرة على الصعيد العالمي،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٤٠ (د–٤٩) بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، الذي دعا فيه إلى إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا،

وإذ يلاحظ أهمية مساهمة الفريق الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والحاجة الماسة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة،

وإذ يلاحظ كذلك الحاجة إلى تنفيذ نتائج الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ورصدها في الوقت الذي يجري التفاوض بشأنها حالياً،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الإنمائيين، لعقد مشاورات إقليمية ودون إقليمية والشروع في إعداد دراسات كانت رافدا لخطاب الهجرة في القارة،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى أن تنفذ الدول الأفريقية الأعضاء التزاماتها في مجال الهجرة بما في ذلك إطار سياسة الهجرة في أفريقيا،[٥] وخطة عمله للفترة ٢٠١٨ –٢٠٢٧، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن حرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في إنشاء الشركات،

وإذ يسلم أيضاً بأن الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجان الاقتصادية الإقليمية، وفقا لتقرير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٦] يكمن في أن تعمل بمثابة مراكز بحوث للسياسات العامة وتقدم خدمات في مجال البيانات والتحليل إلى جانب المشورة السياساتية، بما في ذلك فيما يخص الهجرة،

---

[٥] A/61/345 المرفق

[٦] A/72/124-E/2018/3

وإذ يسلم كذلك بأن اللجان الاقتصادية الإقليمية لاتزال تمثل منابرَ للعمل مع المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية لتحقيق التبادل داخل الأقاليم وفيما بينها، وذلك بتمديد الأشكال الجديدة من التعاون الإنمائي والشراكات الإقليمية وتوسيع نطاقها.

وإذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤسسة رئيسية معنية بإذكاء التفكير الإبداعي والتوصل إلى توافقات في الآراء السياساتية على الصعيد الإقليمي،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التعاون على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي لكفالة تنفيذ الإلتزامات الخاصة بالهجرة التي يسود في ظلها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين،

١- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في مجالات البحوث السياساتية والحوار الإقليمي وبناء القدرات في مسائل الهجرة، وخاصة من خلال إبداع خطاب إيجابي ووضع استراتيجيات لتسخيرها لخدمة التنمية الإقليمية؛

٢- **يطلب كذلك** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل العمل لتقديم الدعم والمشورة للدول الأعضاء فيما يخص إدراج سياسات الهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٣- **يطلب أيضا** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، متابعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج الهجرة في أفريقيا ورصده من خلال مختلف الوسائل بما فيها عقد مؤتمرات دورية؛

٤- **يهيب** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، أن تنظر في المجالات ذات الأهمية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك التنمية المستدامة، ومن ثم توفير أطر عمل للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

٩٥٩ (د – ٥١)
الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د–٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي كلف بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحديد توجهها الاستراتيجي الجديد وبرامجها الكفيلة بدعم تحقيق التحول الهيكلي لأفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧١ /٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن الاستعراض الشامل كل أربع سنوات للسياسات الخاصة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ ينوه مع التقدير بتقرير الأمينة التنفيذية عن عمل اللجنة الاقتصادية للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨،[٧] الذي يسلط الضوء على النتائج الهامة التي حققتها اللجنة في جميع المجالات البرنامجية،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لإعادة تشكيل مسارها وتوجهها البرنامجي مع إدخال التحسينات التي تمكنها من تقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٨] ومتابعتها وكذلك الأمر بالنسبة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،[٩] وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ”أفريقيا التي نصبو إليها“،

وإذ يلاحظ مع التقدير الأهداف الاستراتيجية للجنة الاقتصادية من أجل تقديم الأفكار والإجراءات الرامية إلى تمكين أفريقيا وشموليتها للجميع وتحقيق تحولها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ عن طريق وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كمركز للفكر، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية،

وإذ يعترف مع التقدير بالتركيز الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية على دعم التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال بيئة اقتصاد كُلي تمكِّن من تحقيق النمو، وترتكز ضمن أولوياتها الرئيسية، على القضاء على الفقر والتصدي لأوجه التفاوت؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ والتعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي والتجارة من خلال زيادة التنويع، وتقوية المؤسسات، وتحسين الحوكمة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص؛ ودعم تطوير

---

[٧] E/ECA/COE/37/5.

[٨] قرار الجمعية العامة ١/٧٠ .

[٩] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

الهياكل الأساسية والطاقة وقطاع الخدمات، وتعزيز الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وذلك بأساليب منها التمويل الابتكاري؛ وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية الخضراء والزرقاء، من خلال الطاقة، والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ والتوسع في تعبئة الموارد المحلية باعتبارها مسارات طويلة الأجل لتمويل التنمية المستدامة؛ ووضع هيكل سياسات عامة مستنير بالبيانات،

وقد بحث الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩[١٠]؛

وقد نظر في مذكرة الأمانة بشأن التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: تحويل الأفكار إلى إجراءات من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها،[١١]

١- **يحيط علما** بتبادل الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الأهداف الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الواردة في التقرير المتعلق بمتابعة اللجنة لقرارات الاجتماع الخاص للممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة.[١٢]

٢- **يعتمد** الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

[١٠] E/ECA/COE/37/4 .

[١١] E/ECA/COE/37/14 .

[١٢] E/ECA/COE/37/6

٩٦٠ (د – ٥١)
تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد من جديد التزامه بالتكامل الإقليمي بوصفه أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية الشاملة في أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع بالغ التقدير الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي دعما للتنمية الشاملة والعريضة القاعدة في أفريقيا،

وإذ يرحب بالإنجاز الهام الذي تحقق في مجال التكامل الاقتصادي في أفريقيا بالتوقيع على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ والدعوة إلى التصديق عليه وتنفيذه تنفيذا فعالا،

وإذ يسلم بما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة من إمكانات للنهوض بالتصنيع، وإضافة القيمة، والتنويع الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، سعياً لتعزيز المشاريع التجارية، والتجارة وإيجاد فرص العمل في القارة، بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“[١٣]،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بدعم منطقة التجارة الحرة إلى أقصى حد ممكن، وفقاً لخريطة الطريق المتفق عليها التي أفضت إلى إنشائها،

وإذ يسلم بأن الخسائر في التعريفات الجمركية التي يحتمل أن تنجم عن منطقة التجارة الحرة على المدى القصير يمكن تعويضها جزئيا، بفضل التنويع الاقتصادي الناجم عن تنفيذ اتفاق المنطقة، في الأجلين المتوسط والطويل من خلال الضرائب الأخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة،

وإذ يضع في اعتباره أن المستويات الحالية للإيرادات الضريبية ليست مستدامة، وبالتالي لايزال من الأهمية بمكان تعزيز الحيز المالي، بسبل منها تعبئة المزيد من الموارد المحلية،

وإذ يقر بأهمية توفير فضاء سياساتي لتفعيل منطقة التجارة الحرة،

[١٣] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

وإذ يلاحظ الحاجة إلى تعزيز المعرفة والقدرات في المجالات ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة،

وإذ يلتزم بانتهاج سياسات متكاملة، بوسائل منها بذل جهود ترمي إلى تنفيذ خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية واتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة إلى أقصى حد ممكن،

وإذ يلاحظ أن تحقيق الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة يتطلب تعبئة موارد واستثمارات هائلة لمعالجة العراقيل المتصلة بالحدود،

وإذ يلاحظ كذلك أهمية رصد التقدم في حالة تنفيذ منطقة التجارة الحرة بشكل دوري،

وقد عقد العزم على تحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته مع التصدي للفساد،

١- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة تقديم الدعم التقني إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لتمكينها من استكمال المفاوضات المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة؛

٢- **يدعو أيضاً** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتقديم الدعم التقني لتيسير عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة وتنفيذها؛

٣- **يدعو كذلك** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز تحولها الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة؛

٤- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المؤسسات القارية، على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد في وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة من منطقة التجارة الحرة تكون مكمِّلةً للسياسات التجارية الأوسع لكل دولة طرف في الاتفاق المنشئ للمنطقة ومحددةً للفرص التجارية الرئيسية، والقيود القائمة حالياً والخطوات المطلوب القيام بها للاستفادة الكاملة من السوق الأفريقية؛

٥- **يطلب أيضا** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز حيزها المالي وحشد المزيد من مواردها المحلية من خلال تمتين الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، والاستفادة من التمويل الخاص وتحسين استدامة الاقتراض؛

٦- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع والوكالة المتخصصة لتنمية القدرات التابعة للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المؤسسات القارية إلى صياغة برنامج شامل لتنمية القدرات والتدريب في المسائل المتصلة بمنطقة التجارة الحرة بحيث تستفيد منه الدول لأعضاء؛

٧- **يحث** الدول الأعضاء بصيانة الحيز السياساتي والانسجام المطلوبين في الوقت الذي تخوض فيه مفاوضات بشأن التجارة الدولية والاستثمار، وذلك بهدف الاستفادة التامة من الإمكانات التي ستتيحها منطقة التجارة الحرة وتحقيق أهداف التحول الهيكلي على صعيد القارة؛

٨- **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي وقعت الصكوك القانونية لمنطقة التجارة الحرة أن تكفل التصديق عاجلاً على تلك الصكوك وتنفيذها على نحو فعال، ويهيب بالدول الأعضاء التي لم توقع عليها بعد أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للقيام بذلك؛

٩- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الإنمائيين إلى دعم تعبئة الموارد وتعزيز الاستثمارات بهدف تيسير تسخير الإمكانات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة؛

١٠- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى رصد التقدم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة ورفع تقارير دورية عن ذلك، وإجراء قياس لأثرها على التحول الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

٩٦١ (د – ٥١)
منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٤]، لاسيما الفقرة ٨٤ المتعلقة بإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة والفقرة ٩٧ التي أقرت فيها الجمعية بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة وقدرة الأطر الإقليمية على استكمال وتيسير الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المتعلق بالشكل والجوانب التنظيمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية إلى المساهمة في أعمال المنتدى، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الإقليمية السنوية، بمشاركة الكيانات الإقليمية الأخرى ذات الصلة والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حسب الاقتضاء،

وإذ يشير كذلك إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تؤكد على الدور البالغ الأهمية للتعاون التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يعيد تأكيد الالتزام الذي أعربت عنه البلدان الأفريقية خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة والمؤتمرات والاجتماعات الاستعراضية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت بغرض العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، الذي حثت فيه اللجان الإقليمية على المساهمة، ضمن نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

وإذ يعيد التأكيد على تعاضد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٥] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها'' وأهميتهما لتحقيق التحول الهيكلي

---

[١٤] قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦

[١٥] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٠

والتنمية المستدامة في أفريقيا، وإذ يعيد التأكيد كذلك على التزامه الراسخ بالتنفيذ الفعال والمتكامل لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ ومتابعتهما ورصدهما،

وإذ يشير إلى قراريه ٩٣٠ (د-٤٨) و٩٣٩ (د-٤٩)، اللذين طلب فيهما إلى الأمانة أن تعقد سنوياً، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة على أساس سنوي من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣،

وإذ يقر بأهمية إضفاء الطابع الرسمي على منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بحيث يصبح منتدى حكومياً دوليا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

١- **يقرر رسمياً** إنشاء منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها[١٦]، وليكون بمثابة منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين تُنَاقَش فيه المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة وأولويات التحول الهيكلي في أفريقيا؛

٢- **يقرر كذلك** أن يتولى رئيس مكتب المنتدى مهمة الدعوة للاجتماع السنوي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، تؤازره في ذلك أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أن تتسق اجتماعاته مع الجداول الزمنية، وبرامج العمل، والمواضيع الخاصة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٣- **يقرر كذلك** أن يراعِي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تلك المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣؛

٤- **يشجع** الدول الأعضاء على التطوع بإجراء استعراضات وطنية، ويدعو منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى وضع طرائق لإجراء مثل هذه الاستعراضات، وفقا للمبادئ التوجيهية لخطة عام ٢٠٣٠؛

٥- **يؤكد على** ضرورة توفير موارد مالية مضمونة وثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تمكين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من عقد اجتماعات سنوية ومن الاضطلاع بولايته على نحو فعال؛

[١٦] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

٦- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء، اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لعقد منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين على أساس دوري بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار ليشكل ذلك مساهمة في اعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة،

٧- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء مواصلة دعم عمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان المشاركة الفعالة والكاملة في المنتدى لممثلي البلدان النامية والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة؛

٨- **يدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمجموعات الرئيسية وسائر الجهات المانحة إلى تقديم الدعم التقني والموارد المالية لعمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بغية تحسين المتابعة والاستعراض المتكاملين وتعزيز تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وكامل ومتسق.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨

باء – المقرر

ألف (د – ٥١)
موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في جلسته العامة السادسة، المنعقدة يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، أن يعقد دورته الثانية والخمسين لعام ٢٠١٩ في المغرب في موعد يُختار في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، وأن يكون موضوع الدورة الثانية والخمسين هو ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا ''.

الاجتماع السادس للجلسة العامة، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨